



تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي

أ. عبدالله بن محمد بن عبدالله الزهراني
قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: azzahraniksu@hotmail.com

المخلص

هدفت الدراسة الحالية لتحليل التحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي، باستخدام المنهج الوصفي المسحي، من خلال اداة الاستبانة؛ التي طُبقت على منسوبي وزارة التعليم من وكلاء ومساعدين واداريين ومشرفين، في الإدارات والوكالات ذات العلاقة والمتمثلة في: (الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات، والإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ووكالة التعليم الجامعي، ووكالة التعليم الجامعي الأهلي، ووكالة التعاون الدولي)، وكذلك منسوبي قطاع التعليم بوزارة الاستثمار. والقيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس، ومنسوبي إدارات الاستثمار، وإدارات التعاون الدولي في: (جامعة الملك سعود، والملك عبدالعزيز، والامام عبد الرحمن بن فيصل)، بعينة بلغت (589) فرداً، وكشفت النتائج ان التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي بشكل عام جاءت بدرجة عالية وبمتوسط حسابي (3.53)، وفيما يتعلق بترتيب ابعاد التحديات من وجهه نظر افراد الدراسة فقد جاء بُعد " تحديات مالية" بالمرتبة الاولى وبدرجه عالية، ثم تبعه بُعد " تحديات إدارية" بالمرتبة الثانية وبدرجه عالية، ثم تبعه بُعد " تحديات ثقافية واجتماعية" بالمرتبة الثالثة وبدرجه عالية، ثم تبعه بالمرتبة الاخيرة بُعد " تحديات أكاديمية " بدرجة متوسطة. وتمثلت أهم التحديات المالية في أن الاستثمار الأجنبي قد يرفع كلفة التعليم العالي على الطلبة، وقد يتوجه بعض المستثمرين الأجانب في التعليم العالي إلى الربحية على حساب الجودة في التعليم العالي. وأبرز التحديات الإدارية تمثلت في محدودية البيانات الإحصائية التي تسهم في صنع قرارات الاستثمار الاجنبي في التعليم العالي، وفي بيروقراطية الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في التعليم العالي. وأبرز التحديات الثقافية والاجتماعية تمثلت في تفضيل خريجي التعليم العالي الأجنبي عن غيرهم في سوق العمل السعودي، وفي التخوف من إهمال اللغة العربية من خلال الاعتماد على التدريس بلغات أخرى في مؤسسات التعليم العالي الأجنبية. كما يؤثر ضعف الحرية الأكاديمية على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى التعليم العالي، ويؤثر ضعف التجارب السابقة لبرامج الشراكات الدولية بين الجامعات السعودية والأجنبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى التعليم العالي السعودي، كانت من أبرز التحديات الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تحديات الاستثمار التعليمي.



Challenges of Foreign Direct Investment in Saudi Higher Education

Abdullah Muhammad Abdullah Al-Zahrani

Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University,
Kingdom of Saudi Arabia

Email: azzahraniksu@hotmail.com

ABSTRACT

The current study aimed to analyze potential challenges facing foreign direct investment in Saudi higher education, using a descriptive survey methodology via a questionnaire administered to Ministry of Education personnel, including officials, administrators, and supervisors from relevant departments and agencies such as the General Secretariat of the Council of Universities Affairs, the General Administration of Investment and Allocation, Agency for public university education, and agency for private university education. The sample comprised 589 individuals. Results indicated that challenges for foreign investment in Saudi higher education were generally high (mean score of 3.53). Financial challenges ranked highest, followed by administrative challenges and then cultural and social challenges, with academic challenges being the lowest. Financial challenges included increased costs for students and potential prioritization of profitability over educational quality by foreign investors. Administrative challenges stemmed from limited statistical data for investment decision-making and bureaucratic procedures. Cultural and social challenges involved preference for foreign-educated graduates in the Saudi job market and concerns over neglect of Arabic language with reliance on other languages in foreign higher education institutions. Additionally, academic challenges included limited academic freedom and insufficient previous experiences with international partnership programs between Saudi and foreign universities, impacting foreign investment flow into Saudi higher education.

Keywords: Foreign Direct Investment in Education, Higher Education in Saudi Arabia, Educational investment challenges.



المقدمة

يعتبر التعليم العالي المحرك الأساسي لبقية قطاعات المجتمع، وذلك لأهميته في إعداد القوى البشرية التي تقود عملية التنمية. وبالتالي، فإن الاستثمار في التعليم العالي يُعد النوع المثالي من الاستثمارات التي تساعد الدول على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية لتكون قادرة على مواكبة التغيرات العالمية. كما أن أنظمة التعليم العالي في البلدان المختلفة تتأثر بالعديد من التوجهات العالمية، ويعود السبب في ذلك إلى كون النظام التعليمي من الأنظمة المفتوحة التي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة، ولذلك ظهرت العديد من المفاهيم والقضايا التي أثرت على أنظمة التعليم العالي حول العالم، مثل التعليم العابر للحدود، والجامعات الهادفة للربح، وشركات التعليم، والجامعة المنتجة، والانفتاح على التعاون الدولي، والتنافسية، والاتجار بالتعليم، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التعليم العالي، وغيرها من المفاهيم.

وللاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي عدد من الفوائد التي ترتبط بشكل إيجابي بنقل التكنولوجيا، وتطوير الأساليب الإدارية، وزيادة الانتاجية، والنمو الاقتصادي العام، كما أنه يساهم في الطلب على العمالة الماهرة في البلدان المضيفة، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري (Ravindranath, 2018). هذا وتعتبر بعض الدول خطوة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير قطاع التعليم العالي فيها، خطوة صحيحة للغاية أمام التحديات التي يعاني منها ذلك القطاع، كما أنه يعزز تطوير الخدمات التعليمية، ويحسن المعايير الفكرية للناس، ويزود البلاد بالموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً، وبالتالي يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية لها (Anh and Tien, 2019).

وفي المقابل يتحفظ البعض على فتح قطاع التعليم العالي للاستثمار الأجنبي لاعتقادهم ان لهذا النوع من الاستثمارات تأثيرات سلبية. ويذكرون منها ان بعض المستثمرين الأجانب يبحثون عن الربح المادي فقط ويهملون الاهتمام بجودة برامج التعليم العالي الأكاديمية، وهذا بدوره قد يؤثر على مخرجات التعليم العالي، وعلى ثقافة المجتمع وهويته ولغته. وقد يمتد هذا التأثير على تخريج اعداد من المواطنين الذين لا يحتاجهم سوق العمل وبذلك يكونوا عبأ اجتماعياً على الدولة (أبو عمه، 2012).

ورغم ذلك، يلتقي الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي بالعديد من بنود رؤية المملكة 2030، التي أتت لمواجهة عدد من التحديات والتي من أهمها التحديات الاقتصادية التي تمثلت في ضعف مستوى التنوع الاقتصادي، واختلال سوق العمل والبطالة، مما دفعها نحو البحث عن إيجاد مصادر دخل بديلة ومستدامة يشترك فيها القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى القطاع غير الربحي، حيث نصت الرؤية على ان تكون المملكة "قوة استثمارية رائدة"، ومن ضمن محاورها "اقتصاد مزدهر" حيث يركز هذا المحور على توفير الفرص للجميع، ويركز على بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، ويسعى لتخفيض معدل البطالة إلى 7% والتشجيع على التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، بما يساهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية، وذلك لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود بوتيرة أسرع. ونقل المعرفة من خلال الدخول في شراكات طويلة الأمد مع الدول الشقيقة والصديقة، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%، بما يساهم في دفع عجلة التنمية وجذب المزيد من الاستثمارات (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016)

هذا وقد توصلت دراسة العيد (2021) إلى ان هناك علاقة موجبة بين الاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واوصت بضرورة الاهتمام بالاستثمار في التعليم لما له من دور مهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي مثل ما حدث في كوريا الجنوبية التي كانت تصنف قبل النصف الثاني من القرن العشرين ضمن البلدان الفقيرة على الصعيد العالمي، واليوم أصبحت تحتل المرتبة 11 عالمياً في تصنيف القوى الاقتصادية لاهتمامها بالتعليم، واوصت بان يكون هناك تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص من اجل دعم المؤسسات التعليمية وتحسين نوعية التعليم، وضرورة الربط بين قطاع التعليم وحاجات الدولة الاقتصادية.

وبناءً على ما سبق، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساهم في رفع الكفاءة النوعية لمؤسسات التعليم العالي السعودي، ويحسن جودة أداؤها، وتصنيفها العالمي، وينقل التقنية الحديثة إليها، ويطور العمل الإداري فيها، وينمي



مواردها البشرية، ويربط مخرجات التعليم العالي فيها بسوق العمل، الأمر الذي اقتضى أن تتناول الدراسة الحالية التحديات التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي.

مشكلة الدراسة

يواجه التعليم العالي السعودي عدداً من التحديات التي تتمثل في تزايد الطلب على التعليم نتيجة التوسع السكاني، والحاجة إلى رفع الجودة النوعية لمخرجاته من الأيدي العاملة لتناسب مع تطلعات رؤية المملكة 2030 ومشاريعها التنموية. ويبين أبو عمه (2012) ان وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية بحاجة إلى تنظيم أمور التعليم العالي ليشمل التعليم العالي الأجنبي، بحيث يمكن ان يساعد هذا الاجراء على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع التعليم العالي، ويتيح الفرصة لوجود تعليم عالي اجنبي متميز في شكل جامعات، او فروع لها او على هيئة مشاريع استثمار اجنبية مشتركة في التعليم العالي السعودي، يأتي ذلك في ضوء الضرورة لوضع ضوابط مقبولة للمتطلبات الثقافية والأكاديمية واللغوية والتنظيمية تضمن لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي ان تسهم بشكل إيجابي، وتتيح للتعليم العالي السعودي ميزات العالمية والانتشار والتكامل مع أنظمة التعليم العالي العالمية.

تأتي تلك الحاجة في ضوء انفتاح المملكة العربية السعودية على الأعمال لجذب المستثمرين في عدد من القطاعات المهمة في الدولة، ولعل من اهم هذه القطاعات التي تشهد اقبالاً للاستثمار فيها، قطاع التعليم العالي الذي يتمثل في الجامعات، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتعليم التنفيذي، وخدمات دعم التعليم، حيث ان المملكة العربية السعودية لديها ميزة تنافسية تتمثل في وجود أكبر سوق للتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي مع أكبر عدد من الطلاب، كما ان لديها فرص استثمارية هائلة في قطاع التعليم الخاص، وان المملكة العربية السعودية ملتزمة بدعم قطاع التعليم لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك نسبة ارتفاع في عدد مؤسسات التعليم الخاصة مقارنة مع مؤسسات التعليم بشكل عام، بلغت هذه الزيادة 5% منذ عام 2013 (منصة استثمار في السعودية، 2024).

وقد رصدت وكالة التعليم الجامعي الخاص أهم التحديات التي تواجهها بعض المؤسسات الجامعية الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار داخل المملكة العربية السعودية، وعقدت اجتماعات عديدة مع الجهات ذات العلاقة، منها وزارة الاستثمار، ووزارة التجارة، وهيئة مدن، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، والإدارة العامة للاستثمار والتخصيص بوزارة التربية والتعليم. وتهدف هذه اللقاءات إلى دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة في التعليم الجامعي وإمكانية تسويقها في الخارج، بالإضافة إلى معالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه المستثمرين (وزارة التعليم، 2023). هذا ويشير التقرير السنوي لوزارة التعليم (2021) انه في ضوء سعي وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية لاستقطاب شركات دولية تستثمر في التعليم الا ان هذه الخطوة واجهت العديد من التحديات كان من أهمها تداخل الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات المنظمة للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى التخوف من الإجراءات البيروقراطية المعقدة والغير جاذبة للاستثمار الاجنبي في مجال التعليم العالي، وطول فترة التقديم، وعدم وجود الية واضحة وسهلة.

ويشير الخازم (2018) إلى أن العديد من الاتفاقيات والشراكات بين الجامعات السعودية والعالمية واجهت العديد من التحديات، الامر الذي لم يجعلها تستمر طويلاً، ومن الأسباب في ذلك ضعف البيئة التنظيمية، وضعف الحوافز، وعدم اعتماد الموارد الكافية، او حصرها في مجالات محددة مثل شراء او تطوير المناهج، او التعاون البحثي أو تقديم بعض برامج الدراسات العليا. كما توصلت دراسة المناقش وبن عنيق (2017) إلى ان اهم أوجه القصور التي تواجه الاستثمار في الجامعات السعودية هو ضعف تلبية البرامج الحالية لاحتياجات سوق العمل، ومن ثم احتياجات المجتمع وكذلك ضعف الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في الاستثمار في البرامج الأكاديمية. وتوصلت دراسة علي (2017) إلى أن المستثمرين في التعليم العالي السعودي يواجهون عدداً من التحديات منها ارتفاع تكاليف التشغيل، وضعف العائد، وتعقد الأنظمة في وزارة التعليم، وضعف التوافق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم، وقلة الأراضي الاستثمارية، وضعف القروض وتعقد شروطها.

وقد قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على خمسة عشر فرداً من القيادات والمتخصصين في إدارة التعليم العالي، على مستوى وزارة التعليم ووزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وتم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: ان هناك عدداً من التحديات الإدارية والتنظيمية والأكاديمية والثقافية والاجتماعية والمالية تواجه



هذا النوع من الاستثمارات، ومن الأمثلة على ذلك وجود البيروقراطية، ومحدودية الشراكات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وكذلك تعدد الجهات الاشرافية، والمركزية في اتخاذ القرارات في التعليم العالي. وعليه فهناك عدداً من التحديات التي لم تدرس سواءً في الجانب الإداري أو الأكاديمي أو المالي، وان هذا النوع من الاستثمارات في التعليم العالي لازال بحاجة إلى مزيد من البحث والضبط لكي يحقق الأهداف المرجوة منه، ولكي يسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

- تتلخص أهمية الدراسة النظرية في كون الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي من أساليب الاستثمار التي استفادت منها العديد من الدول النامية والمتقدمة، ولم يستفد من هذا النوع من الاستثمارات في المملكة العربية السعودية بالشكل المطلوب، لذلك لازال هذا المجال بحاجة للمزيد من البحوث والدراسات للاستفادة منه.
- أما أهمية الدراسة التطبيقية فإن هذه الدراسة تلفت انظار المسؤولين وصانعي القرار نحو التحديات المحتملة التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤسسات التعليم العالي السعودي، مما يساعدهم في وضع الحلول المناسبة لها. ويؤمل ان تسهم نتائج هذه الدراسة في إفادة كل من له علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي، سواءً من أصحاب القرار في وزارة التعليم، او وزارة التجارة والاستثمار، او المستثمرون السعوديون، او المستثمر الأجنبي لاتخاذ خطوات إجرائية وفق دراسة علمية.

أهداف الدراسة

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. الكشف عن التحديات الإدارية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي.
2. الكشف عن التحديات الأكاديمية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي.
3. الكشف عن التحديات المالية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي.
4. الكشف عن التحديات الثقافية والاجتماعية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي.

أسئلة الدراسة

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة الحالية في: ما التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟، ويتفرع عنه:

1. ما التحديات الإدارية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
2. ما التحديات الأكاديمية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
3. ما التحديات المالية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
4. ما التحديات الثقافية والاجتماعية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على الكشف عن التحديات (الإدارية، والأكاديمية، والمالية، والثقافية والاجتماعية)، التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي.
- الحدود الزمانية: العام الجامعي 1445- 2024.
- الحدود المكانية: وزارة التعليم، ووزارة الاستثمار، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل.
- الحدود البشرية: القيادات في وزارة التعليم في: (الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات، والإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ووكالة التعليم الجامعي، ووكالة التعليم الجامعي الأهلي، ووكالة التعاون الدولي).



والمسؤولين عن قطاع التعليم بوزارة الاستثمار. والقيادات الاكاديمية والادارية وأعضاء هيئة التدريس، ومنسوبي إدارات التعاون الدولي، وإدارات الاستثمار في: (جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل).

مصطلحات الدراسة

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment بأنه: "عبارة عن تملك مستثمر أجنبي لحصة هامة في رأس مال أحد المشاريع المقامة في بلد مضيف، بحيث تمكنه هذه الأخيرة من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار حسب قوة التصويت التي يمتلكها" (سمينة، 2019، 11).

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي Foreign Direct Investment in Higher Education إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: تمكين المستثمر الأجنبي من الدخول إلى سوق التعليم العالي السعودي، والاستثمار في مجالاته المتعددة استثماراً طويلاً الأجل، مع اعطائه الاحقية في التملك والإدارة، وفق الشروط والضوابط والأنظمة التي تقرها الجهات المعنية بالتعليم العالي والاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، بما يحقق أهداف التعليم العالي ورؤية المملكة 2030، ويخدم مكانة التعليم العالي السعودي التنافسية بين دول العالم، ويحقق الفائدة للوطن والمواطن، دون الإخلال بسياسات التعليم الوطنية، والهوية الثقافية لأبناء المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي

تاريخياً، لم يكن التعليم قابلاً للاستثمار الأجنبي المباشر لأنه كان يعتبر "منفعة عامة"، وكانت حكومات الدول هي التي تمول التعليم على جميع المستويات، ولا تزال تموله في العديد من البلدان الى اليوم. وكان مقدمو التعليم المهيمون مؤسسات عامة أو خاصة غير ربحية، وحتى وقت ليس ببعيد، ظل التعليم خارج مجال قوى السوق والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ هذا الأمر يتغير منذ حوالي عقدين من الزمن، خاصة فيما يتعلق بالتعليم العالي (Zimny, 2011). يعود سبب هذا التغير وظهور فكرة الاستثمار في التعليم العالي والاتجار فيه إلى التحولات العالمية والتي من أهمها ظهور مفهوم العولمة وتحرير الأسواق العالمية، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي بدورها أثرت في سياسات التعليم بين الدول، وشجعت خصخصة الخدمات التعليمية، ودعت إلى تحرير التجارة والاستثمار في خدمات التعليم العالي. هذا وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) The General Agreement on Trade in Services، واحدة من أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) The World Trade Organization، حيث ساهمت هذه الاتفاقية في ضمان حرية الوصول إلى أسواق التعليم العالي ومؤسساته بواسطة مقدمي الخدمة الأجانب، واطاحة لهم الاستثمار في خدمات التعليم العالي خارج الحدود بكافة أنواعه (عبدالرحيم، 2017).

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، ويعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، وهو يشكل قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، وقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بقضايا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما تحملها معها من مزايا للاقتصادات المضيفة، وما ينتج عنها من مكاسب ومنافع ترتبط بعملية التنمية الاقتصادية. (سمينة، 2019، 9)

وقد لوحظ ان هناك تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر قدمتها منظمات عالمية لها علاقة بالاقتصاد العالمي او بتنظيم التجارة الدولية والاستثمار، وهناك أيضاً تعريفات قدمها العديد من الباحثين والمهتمين بهذا المجال وفيما يلي ايراد لاهم التعاريف التي تم التوصل إليها خلال البحث وهي على النحو التالي:

تعرفه هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير التي ينتمي إلى جنسيتها" (UNCTAD, 1999, 5). وتعرفه منظمة التجارة العالمية بأنه "الاستثمار الذي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارته" (عبد الصادق، 2017، 14). ويعرفه (صندوق النقد الدولي، 1993) بأنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في



اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة. بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" (الديبان، 2019، 12).

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي اما بسبب ملكيته الكاملة لها، او ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة (كاكي، 2013، 16). ونجد أن الاستثمار عملية مركبة تجمع فيما تجمع عناصر اقتصادية وأخرى قانونية، ومن هذا المنطلق يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه استخدام اصول مالية، مهما كانت طبيعتها أو نوعها من شخص طبيعي أو معنوي النشاط اقتصادي من خارج حدود دولته، سواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أم لا، بهدف تحقيق عائد مجز (الغرابوي، 2020، 34).

ويُشار إلى ان الاستثمار الأجنبي يصبح استثماراً اجنبياً مباشراً بمجرد ما ان تحوز شركة او شخص طبيعي (مستثمر) على نسبة 10% على الأقل من أصوات أعضاء الانتخاب خلال جمعية عامة لشركة مستثمرة، أو على 10% من الرأسمال الاجتماعي لها (كاكي، 2013، 18).

ونستنتج من التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر ان هناك عدد من النقاط المهمة في هذا النوع من الاستثمارات عند تطبيقه في قطاع التعليم العالي وهي كالآتي:

■ ان هذا النوع من الاستثمارات يعد استثماراً طويلاً الاجل، ولذلك فإن فائدته لقطاع التعليم العالي للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمارات وفائدته للمستثمر الأجنبي قد تتحقق بعد فترة طويلة، لذلك من المهم للقائمين بالتخطيط على هذا النوع من الاستثمارات في التعليم العالي ان لا يستعجلوا نتائج مثل هذه المشاريع.

■ ان المستثمر الأجنبي في التعليم العالي يكون له الحق في التملك بنسبة 100% للمشروع وان اقل نسبة للتملك هي 10%، ومن هنا فانه يجب على القائمين على التعليم العالي في البلد المضيف ان يراعوا استقلالية المستثمر الأجنبي الإدارية، والأكاديمية، والمالية في التعليم العالي وان يعملوا على جعل هذه الاستقلالية منضبطة وفق ما يحقق اهداف الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.

■ ان للمستثمر الأجنبي الحق في إدارة مشروعه الاستثماري في التعليم العالي ومراقبته، وله التأثير على قرارات المشروع التعليمي ومستقبله، مما يجعل من المهم ان يكون لدى المستثمر الأجنبي في التعليم العالي المام بسياسة التعليم في البلد المضيف لمشروعه، وثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، كون التعليم جزء أساسي من هوية المجتمع وتكوينه.

هذا وقد عرفت المادة الأولى من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، الاستثمار الأجنبي بأنه: "توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام" كما ان المستثمر الأجنبي قد يكون شخصاً طبيعياً او اعتبارياً، وقد عرفه نظام الاستثمار الأجنبي السعودي بأنه " الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بجنسية المملكة العربية السعودية او الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية. (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 1421، 5). وبحسب مشروع نظام الاستثمار، الذي تم نشره في منصة استطلاع للاستفتاء حوله، فان الاستثمار المباشر يعرف بأنه: "الإنشاء أو الاستحواذ كلياً أو جزئياً على أي مشروع اقتصادي يقدم منتجات او خدمات من داخل المملكة بواسطة مستثمر يساهم برأس مال أو أصول مادية او غير مادية بهدف تحقيق ربح" (وزارة الاستثمار، 2022، 2).

هذا ويرتبط مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بعدد من المفاهيم التي يخلط الباحثين والمهتمين بمجال الاستثمار في التعليم العالي بينهم، أهمها مفهوم العولمة وتدويل التعليم العالي، ويمكن تعريف العولمة في مجال التعليم بانها: "توحيد نظام التعليم في العالم عن طريق تيسير التدفق الحر للطلاب والمعلمين من خلال إزالة جميع الحواجز الموجودة امامهم، وتشير إلى العملية التي تتكامل فيها أنظمة التعليم الوطنية مع بقية أنظمة العالم" (عبدالعظيم، 2017، 286)، بينما يعرف تدويل التعليم العالي بأنه: "عملية ادخال للرؤية الدولية في نظام مؤسسات التعليم



العالي من أجل تغيير النظام الكلي والتفكير بطريقة عالمية استجابة للتغيرات البيئية متعددة الأبعاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي بذلك طريق تنكيف به المؤسسة مع بيئة خارجية دائمة التغير والتنوع لتصبح أكثر اهتماماً بالعالمية" (شاهين وآخرون، 2020، 363).

وبناءً على ما سبق، نستنتج ان العولمة هي المظلة الكبرى التي يعد التدويل أحد اعمدها، وان هذين المفهومين كان لهما تأثيرات كبيرة على منظومة التعليم العالي بمكوناتها المختلفة، لا سيما الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على التعليم العالي وانتقاله من كونه خدمة ذات عوائد اجتماعية إلى سلعة يمكن الاستثمار فيها بين الدول ومن هنا ظهر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي نتيجة لدمج البعد الاقتصادي في منظومة التعليم العالي، وبذلك فانه يمكن القول ان الاستثمار الأجنبي يعد كأداة لتدويل التعليم العالي ومن ثم جعله تعليم عالي عالمي.

الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر

تجدر الإشارة هنا إلى أن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر يكمن في أن دور المستثمر الأجنبي في الاستثمار الأجنبي الغير مباشر يقوم على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بعملية الاستثمار، دون ان يكون للمستثمر الأجنبي أي دور في الرقابة على العملية الاستثمارية، أو المشاركة في إدارة وتنظيم المشروع الاستثماري الأجنبي، كما ان هذا النوع يتجه نحو الأغراض الاستهلاكية والانفاق العام في الميزانية، وإمكانية الربح فيه اكبر على المدى القصير، وقل على المدى الطويل، وانه لا يحدث أي تغيير يذكر على مستوى العمل والعاملين (العقيل، 2016، 50).

ويتملك الافراد او الهيئات او الشركات في الاستثمار الغير مباشر بعض الأوراق المالية دون ممارسة حق الإدارة، وينطوي هذا النوع على شراء أصول مالية بهدف كسب العائد المتمثل في الأرباح او ارتفاع قيمتها السوقية مع مرور الزمن ومن الأمثلة على ذلك شراء الأسهم والسندات الحكومية في سوق بلد آخر، وفي هذا النوع ليس للمستثمر الأجنبي أي سيطرة أو أي دور إيجابي يذكر، كما ان المستثمر الأجنبي في هذه الحالة لا ينقل أي خبرات او مهارات او تقنية جراء هذا الاستثمار. (عبد الصادق، 2017، 28)

بينما في الاستثمار الأجنبي المباشر فان المستثمر الأجنبي له حق التملك وله حق الإدارة، ويساهم في نقل المعرفة وتطوير الخدمات ونقل الأساليب الإدارية ويحدث تأثير في اقتصاد الدولة المضيفة وفي خدماتها وانظمتها، ويتجسد دور المستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمارات في حيازة قدر من السلطة والملكية تمكنه من الرقابة في توجيه المشروع الاستثماري والمشاركة فيه، كما ان هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية مربح على المدى الطويل، وقل ربحية على المدى القصير (العقيل، 2016، 50)

ويفضل المستثمر الأجنبي الاستثمار المباشر لأنه يمكنه من ممارسة حقوقه في إدارة ورقابة المشروع، وتوجيهه بما يحقق مصالحه الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، يكون المستثمر الأجنبي هو من يختار المشروع الذي يستثمر فيه أمواله. وبالنسبة للدول النامية، فإنها تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية والمهارات التنظيمية إلى تلك الدول. (الغرباوي، 2020، 36). وقد اعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية، وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10% و100%، فإذا كانت النسبة أقل من 10% فهنا تسجل محاسيبا على أنها استثمار في المحفظة (استثمار أجنبي غير مباشر)، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الإدارة (سمنية، 2019، 12).

كما أنه يتم تمييز الاستثمار المباشر عن الاستثمار الغير مباشر بقدره المستثمر على السيطرة والرقابة على المشروع واتخاذ القرارات الإدارية؛ ففي الاستثمار المباشر، يكون المستثمر الأجنبي لديه السيطرة الكاملة أو الجزئية على المشروع، حيث يكون له حق الاختيار في اتخاذ القرارات الإدارية، سواء كان يمتلك المشروع بالكامل أو جزءاً منه، أما في الاستثمار غير المباشر، فدور المستثمر يقتصر على تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتنفيذ الاستثمار دون أن يكون له أي سيطرة على المشروع أو قراراته الإدارية (الغرباوي، 2020، 36).



وانطلاقاً مما سبق، فإن الدراسة الحالية تركز على كل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل في التعليم العالي، لما يتمتع به هذا النوع من الاستثمارات من أهمية بين الدول، ولما يحققه من مساهمة فاعلة في تطوير التعليم العالي في البلد المضيف.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي

للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في عملية النمو الاقتصادي للدولة، فزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على مزيد من الخدمات، ومن ثم زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتطور اقتصاد الدولة بشكل مستمر (رحمة، 2020). كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل الأنشطة التي يتم الاستثمار فيها، ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة، ويجلب التكنولوجيا المتطورة، وفن الإدارة الحديثة للقطاع المستثمر فيه، من خلال توفير الخبرات الإدارية، كما أنه يحفز التنافسية بين المؤسسات الأجنبية والمحلية، ويساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية البشرية فهو يعتبر حل للعديد من الظواهر السلبية مثل هجرة الأدمغة، ورؤوس الأموال، والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق الوفورات الاقتصادية، ورفع أجور العاملين، وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية والمتطورة، ويساهم أيضاً في نقل التكنولوجيا وتوطينها، ويساعد في زيادة القدرة التصديرية (بودالي، 2021).

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن تحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي من جانبين، وهما: جانب المستثمر الأجنبي، وجانب قطاع التعليم العالي في الدولة المستضيفة. حيث يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي، المستثمر الأجنبي، على الدخول في أسواق تعليمية جديدة، أقل منافسة، وأكثر خدمات وحوافز. بينما تسفيد الدولة المستضيفة لهذا النوع من الاستثمارات في التعليم العالي في إيجاد مصادر تمويل بديلة للتعليم العالي، كما يشجع مشاركة القطاع الخاص، ويخلق جو من المنافسة، ويحسن من مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للمواطنين، ويوسع خيارات التعليم العالي أمام الراغبين فيه، ويطور من أساليب الإدارة لمؤسسات التعليم العالي، ويجلب التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع، ويعمل على تطوير البحث العلمي والابتكار، كما يساعد على تقليل برامج الابتعاث كميًا وتوجيهها نوعياً، مما يعكس أثر ذلك على تطوير التعليم المحلي والتقليل من هجرة العقول.

أنماط توريد خدمات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي

نصت الاتفاقيات في مفاوضات المملكة العربية السعودية مع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO)، على ان التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من القطاعات المشمولة بهذه الاتفاقية، وانه من السلع التي يجوز الاستثمار فيها، وكان من ابرز شروط اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في التعليم العالي، ان لا يكون هناك تمييز بين المؤسسات الممارسة للنشاط نفسه داخل الدول، وإعطاء فرص متساوية للمؤسسات الوطنية والأجنبية، على ان تتساوى هذه المؤسسات في الدعم التنظيمي والمالي ومجالات الاستثمار (أبو عمه، 2012). وقد حددت الاتفاقيات أربعة أنماط أو طرق لتوريد الخدمات في التعليم العالي وهي كالآتي (Knight, 2002):

1. **توريد خدمات التعليم العالي عبر الحدود (Cross Border Supply):** ويقصد بذلك ان تقوم دولة (A) بتوريد خدمة التعليم العالي إلى دولة (B) عبر شبكات الاتصالات او الانترنت او البريد، وتبدو الأمثلة في التعليم العالي على هذا النوع مثل التعليم عن بعد Distance education، او التعليم الإلكتروني E-learning او الجامعات الافتراضية Virtual university، ومن ثم فإن هذا النوع من خدمات التعليم العالي لا يتطلب انتقال طالبي او مستهلكي الخدمة، ويشكل هذا النوع نسبة ضئيلة من التعليم العالي، ويعد مجالاً خصباً للتنفيذ من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة وبخاصة عبر الانترنت.
2. **استهلاك خدمة التعليم العالي خارج الحدود (Consumption Abroad):** ويقصد بذلك ان يتم استهلاك خدمة التعليم العالي في إقليم دولة عضو (A) من قبل مستهلك من دولة عضو أخرى (B)، أي ينتقل المستهلك من بلد إلى بلد آخر لشراء الخدمة، ومن أمثلة ذلك الابتعاث والدارسين الذين ينتقلون إلى دولة أخرى من أجل الدراسة، ويستأثر هذا النوع بالنصيب الأكبر في سوق خدمات التعليم العالي حالياً.



3. **توريد خدمات التعليم العالي من خلال التواجد التجاري (Commercial Presence):** ويقصد بذلك ان يتم توريد خدمة التعليم العالي من قبل مورد للخدمات لدولة عضو (A)، عبر تواجد تجاري في إقليم دولة عضو أخرى (B)، وتستدعي هذه الطريقة القيام باستثمار اجنبي مباشر في دولة من خلال إنشاء مؤسسات اجنبية لتقديم الخدمات في سوق هذه الدولة، ومن الأمثلة على ذلك إنشاء جامعات، او فروع لجامعات، او ابرام اتفاقيات توأمة، او مشاركة او بعض الترتيبات لحقوق الامتياز مع الهيئات المحلية، ويتوقع ان يزداد الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار الاجنبي في التعليم العالي في المستقبل وان يشهد نمواً ملحوظاً، ويبدأ الجدل والنقاش في هذا النوع من تقديم الخدمة حول تحديد القواعد الدولية للاستثمار الاجنبي.

4. **توريد خدمات التعليم العالي من خلال تواجد الأشخاص الطبيعيين (Presence of Natural Persons):** ويقصد بذلك ان يتم توريد خدمات التعليم العالي من قبل مورد لخدمات التعليم العالي عبر تواجد اشخاص طبيعيين لدولة عضو (A)، في إقليم دولة عضو (B)، وفي هذه الطريقة ينتقل الافراد إلى دولة أخرى على أساس مؤقت لتقديم خدمة التعليم العالي، مثل انتقال الأساتذة والباحثين خارج اوطانهم، ومن المحتمل ان يشهد هذا النوع من خدمات التعليم العالي سوفاً قوياً يركز على انتقال المهنيين في مجال التعليم العالي، مع الاخذ في الاعتبار ان هذا النوع لا يغطي الأشخاص الذين يبحثون عن إقامة او عمل في البلد المعني.

مؤيدي ومعارضتي تحرير تجارة الخدمات والاستثمار الاجنبي في التعليم العالي

بعد ان انضمت العديد من الدول ووقعت على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات والتي تعد أحد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ظهرت العديد من الأصوات المؤيدة والمعارضة لتحرير التجارة في خدمات التعليم العالي، والتي سوف يتم السماح من خلالها بالاستثمار الاجنبي المباشر في التعليم العالي بين الدول. وبالرغم من اخضاع التعليم العالي إلى قواعد منظمة التجارة العالمية الا ان هذا الامر لم يحظ باهتمام كبير من قبل المتخصصين في مجال إدارة التعليم العالي، بالرغم من تأثير المجتمع المدني بهذا التحول وظهور خصخصة التعليم العالي التي تمهد للاتفاقية العامة في تجارة خدمات التعليم العالي، وبداية تأثير مجانية التعليم العالي. وبناء على ذلك، ظهر فريقين بين مؤيدين ومعارضين لتحرير تجارة الخدمات في التعليم العالي، وسوف نستعرض أبرز حجج كل فريق منهم فيما يلي (الطويل، 2019، 397):

الفريق الأول: مؤيدي تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي في خدمات التعليم العالي

يذكر أنصار هذا الاتجاه ان تحرير التجارة الدولية في خدمات التعليم العالي يساهم في سد حاجة بعض الدول إلى إنشاء نظام تعليمي حديث ومتكامل، يتعدى انشاءه بالموارد الوطنية المتاحة، كما ان مؤسسات التعليم العالي الحالية غير قادرة على استيعاب حجم الطلب الوطني على خدمة التعليم العالي او عدم قدرته على تقديم خدمات تعليم عالي متخصصة ذات جودة عالية بمعايير عالمية، كما ان برامج الابتعاث تكلف ميزانيات الدولة مبالغ طائلة وبذلك فان تحرير التجارة في خدمات التعليم العالي سوف تساهم بشكل غير مباشر في تقليل العجز من ميزان المدفوعات لتلك الدول، وبذلك يؤثر ايجاباً على اقتصاد الدولة. كما ان لتحرير التجارة في خدمات التعليم العالي تأثير ايجابياً على تحسين وظائف التعليم العالي، وانعكاس ذلك ايجاباً على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما ان ذلك يساهم في رجوع الدارسين إلى اوطانهم بأفكار علمية خلاقة وافاق علمية واسعة تفيد التنمية الوطنية بصورة مباشرة، بالإضافة إلى علاقات متشعبة في مراكز صنع القرار في الدول المتقدمة يمكن الاستفادة منها بطرق غير مباشرة، والحصول على شهادات علمية واكاديمية بمصروفات دراسية اقل من التي تحصل في الدول الأجنبية، كما ان الاعتراف الدولي بالشهادات الأجنبية من المؤسسات العلمية المرموق يسهل الحصول على فرص عمل في الحديد من الدول بامتيازات عديدة (بطرس، 2006، 34).

كما يرى انصار هذا الاتجاه انه لم يعد يقع على عاتق حكومات الدول مسؤولية تمويل التعليم العالي وتحمل الأعباء المالية بمفردها، بل يجب على المؤسسات الخاصة محلية او اجنبية من خلال استثماراتها ان تساهم في هذا المجال، وذلك لمساعدة الدولة في استثمار الأموال المتبقية في قطاعات أخرى، كما ان دخول التعليم العالي الاجنبي عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيساهم في تعزيز طرق التدريس، وأنظمة الإدارة والجودة في مؤسسات التعليم العالي الوطنية، وسيساهم ايضاً في تشجيع القطاع الخاص على منح شهادات عليا في تخصصات متعددة، كما انه يمكن استخدام خدمات التعليم العالي الاجنبي كوسيلة للإسراع في تطوير نظام التعليم العالي الوطني عن طريق التدريب وتبادل الخبرات والمعارف والشراكات الوطنية - الأجنبية، كما يساعد في توسع



التعليم العالي في اقتصاد المعرفة الذي ينعكس اثره بشكل إيجابي على اقتصاد الدولة المضيفة، كما ان تحرير التجارة في خدمات التعليم العالي خصوصاً النمط الأول والثالث من أنماط توريد التعليم العالي يساهم في التقليل من احتمال هجرة الأدمغة والتقليل من كلفة الابتعاث للخارج، كما ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التعليم العالي تجعل خدمة التعليم العالي اقل كلفة، وتساهم في تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات والشركات الجامعية والمؤسسات الربحية التي تلبى حاجات البلدان المضيفة، كما ان هذا النوع من الاستثمارات قد يؤدي إلى عدم احتكار الجامعات للدراسات العليا حيث برزت اشكال أخرى للتعليم العالي مثل التعليم عن بعد والجامعة الافتراضية وغيرها. كما ان الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي سيساهم في ربط مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل من خلال تزويدهم بمهارات مهمة مثل اللغات والحاسب الآلي وغيرها، بالإضافة إلى ان الدخل الكبير المستمد من رسوم الطلاب الدوليين سيساهم في منح مؤسسات التعليم العالي القدرة على توفير خدمات تعليمية متطورة وبنية تحتية ملائمة (الطويل، 2019، 390-391).

الفريق الثاني: معارضي تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي في خدمات التعليم العالي

لدى معارضي تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي في خدمات التعليم العالي العديد من الحجج ولعل من أهمها انهم يرون ان المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي الوطنية والأجنبية غير عادلة وقد تكون لها اثار سلبية على قطاع التعليم العالي في الدول المضيفة، كما ان مجانية التعليم العالي سوف تتأثر، بالإضافة إلى ان اهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التعليم العالي هو جني أرباح ومكاسب مالية، كما ان تكلفة التعليم العالي الأجنبي عالية مما قد يؤثر على المساواة في الوصول للتعليم العالي وهذا قد يتسبب في ظهور طبقة في التعليم العالي، وحتى في سوق العمل، كما ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التعليم العالي قد تؤثر على قدرة الدول المضيفة في رسم السياسات العمومية لهذا القطاع وفقاً للاحتياجات الوطنية، مما يعني ان التعليم العالي سيكون خاضعاً لآليات السوق واحتياجاته الخاصة، وهذا بدوره قد يؤثر على جودة خدمات التعليم العالي، كما يرى معارضي تحرير التجارة في التعليم العالي ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تؤدي إلى عرقلة نشر القيم الأخلاقية والثقافية، ويؤدي إلى اقصاء الثقافات المحلية والوطنية بل ربما يكون له اثر سلبي على سيادة الشعوب (الطويل، 2019، 392-397).

ومن المخاوف لدى معارضي تحرير التجارة في خدمات التعليم العالي انهم يرون ان حكومات الدول قد تواجه ضعف في قدرتها على أداء وظائفها التنظيمية والتوزيعية في مجال وضع المتطلبات والشروط والمؤهلات والعناصر الفنية للترخيص بعمل المؤسسات التعليمية الأجنبية في أراضيها، وبالتالي يؤثر ذلك على قراراتها الوطنية وسيادتها ووضع الأولويات في قطاع التعليم العالي. كما يرون ان المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي الأجنبية والمحلية قد تؤدي إلى اغلاق العديد منها او تقليص نشاطها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين كوادرها. كما ان هناك تأثير سلبي للتجارة الدولية في خدمات التعليم العالي على قيمة الجدارة حيث ان تحرير التجارة سيؤدي إلى تحكم القدرة الشرائية للأفراد في مستويات تعليمهم. كما ان لديهم توجس من وجود انحرافات من بعض مؤسسات التعليم العالي الأجنبية تتمثل في عدم وجود قيود على التراخيص للمؤسسات الأجنبية او تقديم برامج ضعيفة المستوى او استغلال الدارسين في جمع بيانات ومعلومات عن المؤسسات الوطنية بدعوى عمل أبحاث اكااديمية، ومن دواعي هذا الخوف عدم وجود هيئات عالمية او معايير دولية للجودة في التعليم العابر للحدود. كما يتخوف أنصار هذا الاتجاه من نقل سلطة صنع واتخاذ القرارات الفنية في مجال التعليم من وزارة التعليم إلى وزارة التجارة والاستثمار حيث ان التعليم يصبح خدمة من الخدمات التي يتم التجارة فيها دولياً وتصبح بالتالي من اختصاص وزارة التجارة الخارجية (بطرس، 2006، 31).

بل يعتقدون انه يمكن ان تتم المفاوضات التجارية بدون الحاجة إلى أي اتفاقيات تجارية تنظمها منظمة التجارة العالمية، ويجادل أنصار هذا التوجه في كون التعليم العالي ليس سلعة او خدمة قابلة للتبادل، وبالتالي يجب ان لا يدخل ضمن هذه الاتفاقيات الدولية للتجارة في الخدمات، كما يرون ان التعليم العالي يرتبط بثقافة وفلسفة وقيم المجتمع. وربما يعود الاتجار بالتعليم العالي بتأثيرات عكسية منها ان يسود مجموعة واحدة من القيم والثقافة وتقصى بذلك بقية الثقافات وهو ما يطلق عليه البعض الامبريالية الثقافية او التجانس، وينظر أنصار هذا التوجه من جانب المستثمرين الأجانب ويرون انهم قد يواجهون مشكلات متعددة تكمن في عدم فهمهم لفلسفة البلاد المضيفة لاستثماراتهم، وعدم فهمهم للقيم ومشاكل التعليم العالي ولغة التدريس المناسبة، كما قد لا تعكس البرامج



وخطط الدراسة التي تقدمها المؤسسات الأجنبية الثقافة والفلسفة المحلية، والخطر الأكبر من وجهة نظرهم هو الاختفاء التدريجي للبرامج المحلية لصالح البرامج الأجنبية، وقد يؤدي التدريس بلغات اجنبية إلى هيمنة لغة معينة مثل اللغة الإنجليزية، كما ان تمويل التعليم العالي قد يقابله انخفاض من قبل الدولة وقد تضطر الدولة إلى معاملة مقدمي الخدمات التعليمية الأجانب على قدم المساواة مع نظرائهم الوطنيين (الطويل، 2019، 392-397).

تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي

ان تجربة التعليم العالي الأجنبي لا تخلو من عدة تحديات، أولها مدى تفاعل الهوية الثقافية للجامعات الأجنبية مع الهوية الثقافية للبلد المضيف، حيث إن عملية استزراع نظام معرفي ثقافي في بيئة مغايرة يحدث صدمة حضارية من جهتين هما مدى تفاعل الأساتذة والمناهج والممارسة الأكاديمية مع احتياج البيئة المحلية، ومدى تفاعل فرع الجامعة الأجنبي - بكافة عناصره - مع المجتمع المحلي وكيفية إيصاله لرسائله العلمية لهذا المجتمع وفق نسقه الحضاري والاجتماعي، والتحدي الآخر الجودة الأكاديمية والاعتراف الأكاديمي من قبل المؤسسات المحلية المتخصصة حيث إن عملية التأكد من ضمان الجودة في هذه الفروع تتطلب جهداً محلياً (العيسى، 2011، 177-178).

إن غالبية تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي يمكن العمل على ازالتها من خلال اتفاقيات دولية (مثل اتفاقيات التبادل التعليمي والثقافي)، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، ومن خلال تغيير بعض القوانين المحلية، ومن الأمثلة أيضاً على تحديات التجارة والاستثمار الأجنبي في خدمات التعليم العالي ما يلي (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010، 47-48):

- **نقص الفرص الاستثمارية:** يفتقر الموردون الأجانب لفرص استثمار أجنبي متاحة لتقديم خدمات التعليم العالي وتعليم الكبار والتدريب، وذلك بسبب عدم توافر فرص استثمارية كافية لهم في الحصول على ترخيص لإقامة مرافق في ممتلكات الدولة.
- **عدم منح درجات أكاديمية:** غالباً ما تفتقر الفرص المتاحة للموردين الأجانب لتقديم خدمات التعليم العالي وتعليم الكبار والتدريب إلى منح درجات أكاديمية، مما يقيد قدرتهم على تأهيل الطلاب والمتدربين بمؤسسة تمنح درجات أكاديمية.
- **الإجراءات البيروقراطية الطويلة:** عند الحاجة إلى موافقة الحكومة لتأسيس مرافق تعليمية، يواجه الموردون الأجانب تأخيراً طويلاً في الإجراءات. وفي حالة الرفض، لا تُقدم أسباب محددة للرفض ولا تتوفر معلومات حول الإجراءات المستقبلية المطلوبة للحصول على الموافقة (عدم الشفافية).
- **التمييز الضريبي:** تواجه الشركات الموردة الأجنبية معاملة ضريبية مميزة أو تمييزية، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على المنافسة بفعالية في السوق المحلية.
- **التمييز في التعاون والشراكة:** يتعرض الشركاء الأجانب في الشركات التعاونية لمعاملة أقل إنصافاً مقارنة بالشركاء المحليين.
- **التمييز ضد الوكالات:** يعامل الوكلاء الأجانب بشكل أقل إنصافاً مقارنة بأي شكل آخر من منظمات الأعمال.
- **رسوم التحويل العالية:** يتعرض المدفوعات الناتجة عن الأجر المكتسبة لرسوم مرتفعة أو ضرائب على تحويل العملات.
- **المغالاة في الرسوم والضرائب:** يفرض رسوماً وضرائباً عالية على المدفوعات المتعلقة بالتراخيص والملكية الفكرية.
- **عدم الشفافية في الدعم المقدم:** لا يتم الكشف بشكل واضح وشفاف عن الدعم المقدم من الحكومة للتعليم العالي وتعليم الكبار والتدريب.
- **قوانين ولوائح غير واضحة:** تواجه الموردون الأجانب صعوبة في فهم القوانين واللوائح المحلية المتعلقة بالاستثمار، وتُطبق هذه القوانين بطريقة غير منصفة.
- **صعوبة الحصول على التأشيرات:** يواجه العاملون المهرة من المدراء والخبراء الأجانب صعوبة في الحصول على تأشيرات للعمل لفترة مؤقتة، مما يعيق قدرتهم على المشاركة في المشاريع التعليمية.
- **متطلبات التوظيف غير العادلة:** يتم تخفيض متطلبات التوظيف المحلية ورفع متطلبات التوظيف الأجنبي بشكل يجعل عملية التوظيف للموردين الأجانب غير اقتصادية.



أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أي قطاع يتأثر بوجود أهداف ربحية، وإذا لم يتم تحقيق هذا الهدف، فإن المستثمرين يبحثون عن وجهات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر. نظرًا لأن المستثمرين الأجانب يهدفون إلى زيادة أرباحهم، فإن المؤسسات التعليمية الأجنبية ستطلق برامج تعليمية يحتاجها السوق، وتخلق انطباعًا خاطئًا حول هذه البرامج التعليمية من خلال الإعلانات، وستفرض رسومًا باهظة للغاية على الالتحاق بها. وبالتالي، سيكون هناك فرصة كبيرة لتسليح التعليم العالي وتسويق هذه السلعة بواسطة المستثمرين الأجانب في البلد المضيف. قد يؤثر ذلك سلبًا على فئة كبيرة من المجتمع وبالتالي سيفقد الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي الغرض الرئيسي منه وهو تطوير نظام التعليم العالي في البلد المضيف، وربما يترتب على ذلك العديد من التحديات كالاتي (Narang and Jain, 2014, 107):

- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم إلى منافسة غير صحية بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة نظرًا لأن المنافسة تستلزم تقليل التكاليف، فإن التوسع في البنية التحتية والمختبرات والمكتبات سيكون أقل استثمارًا، وسيتم تعيين الموظفين التدريسيين وغير التدريسيين بدون المؤهلات اللازمة وبشروط استغلالية كما هو متبع في معظم المؤسسات الخاصة اليوم.
- قد تخلق المؤسسات التعليمية الأجنبية الطلب حول برامج تعليمية معينة، وهذا ربما يكون معاكس للاحتياجات الوطنية. ستركز برامج التعليم الأجنبية التي ستقدم على جني الأموال بسرعة وستحمل أسماء فاخرة وتسوق بطريقة مغرية. وربما ستلجأ هذه الشركات الأجنبية إلى ممارسات غير أخلاقية مختلفة لجذب الطلاب.
- سيؤدي ابتكار المناهج الدراسية السطحية مع التسويق الاحترافي إلى تضليل الطلاب.
- ستخلق انطباعًا خاطئًا بشأن جودة البرامج التعليمية عن طريق زيادة الراحة والمرونة للطلاب.

الدراسات السابقة

تم استعراض بعض الدراسات التي ناقشت تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك كما يلي:

- دراسة تام (Tham, 2010) التي هدفت إلى تحديد نمط التجارة في خدمات التعليم العالي في ماليزيا، بالإضافة إلى تحديد تحديات السياسات الرئيسية التي تواجهها الدولة فيما يتعلق بتعزيز التجارة في قطاع التعليم العالي الماليزي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي وأداة المقابلة لجمع المعلومات، وأجرت الدراسة خمس مقابلات مع مؤسسات تعليم عالي خاصة في ماليزيا، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها أن تحديات السياسة الرئيسية لتعزيز التجارة في التعليم العالي تكمن في إزالة القيود المحلية في مواجهة المنافسة المتزايدة من المنافسين الناشئين الآخرين، وكذلك الحصول على الاعتماد الدولي والاعتراف بالبرامج المحلية. كما توصلت الدراسة إلى أهمية توجيه السياسة المستقبلية لإزالة القيود على تحرير التجارة في خدمات التعليم العالي في ماليزيا.
- دراسة سينغ وأواستي (Singh and Awasthi, 2016) التي هدفت لتحليل حالة نظام التعليم العالي الهندي والحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فيه، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأداة SWOT ANALYSIS، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها أنه إلى جانب مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي الهندي، فإنه يواجه بعض التحديات القوية التي تحتاج إلى إجراءات صارمة من جانب الحكومة الهندية مثل التغييرات المتكررة في الإدارة الحكومية. كما أن التشريعات الحكومية في الهند معروفة إلى حد ما بأنها تعوق نمو الاستثمارات في التعليم العالي الهندي. وتفقر إدارة التعليم العالي الهندي إلى خطة تسويقية لجذب الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع. ولذلك يجب استحداث هيئة تنظيمية للاستثمار الأجنبي في التعليم العالي الهندي، وإلا فقد تواجه الهند بعض العواقب السيئة في سياق ثقافة واستقلال مقدمي التعليم الأجانب.
- دراسة العززي (2016) التي هدفت للتعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة الميدانية على عينة بلغت (1242) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية الآسيوية والأفريقية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن من الآثار السلبية المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي هي: (ارتفاع التكلفة المالية للدراسة بالجامعات، تطبيق معايير العولمة على أنظمة التعليم، ظهور جامعات



متعددة الثقافات والجنسيات، تغيير أساليب وسياسات وأنظمة وفلسفة التعليم، الاعتماد على لغات أجنبية في التعليم).

• دراسة خليل وآخرون (2018) التي هدفت إلى التعرف على تجربة الشراكة بين جامعتي الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وجامعة مدينة دبلن بإيرلندا والوقوف على المعوقات والمشاكل التي تعترض هذه الشراكة وطرق معالجتها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. واعتمدت الاستبانة والمقابلة كأداتين لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة العينة العشوائية والتي شملت (17) عضو تدريس، و(86) طالبة بكالوريوس و(20) طالبة ماجستير. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: ان هناك معوقات اكااديمية واجهت أعضاء هيئة التدريس في هذه الشراكة الدولية ومنها: (ضعف لغة المساعدات الإنجليزية في توصيل المعلومة للطالبات، وصعوبة تدريس المقررات باللغة الإنجليزية، وعدم اهتمام الطالبات بحضور التطبيقات)، كما ان هناك معوقات إدارية تمثلت في: (حاجز اللغة وصعوبة في التواصل بين إدارة البرنامج من جامعة دبلن والأعضاء المساعدين، عدم اهتمام الإدارة بالرد على استفسارات أعضاء هيئة التدريس المساعدين وحل مشاكلهن). وفي المقابل هناك معوقات واجهت الطالبات من أهمها في الجانب الإداري (عدم وضوح مهام واختصاصات اقسام الإدارة للطالبات، وجود قصور في تعريف الطالبات المستجدات بنظام الدراسة في البرنامج)، كما كان هناك معوقات في الجانب الفني واجهت الطالبات في هذه الشراكة الدولية أهمها: (عدم ملائمة القاعات الدراسية، ونقص التجهيزات الخاصة بالقاعات الدراسية، وضعف الخدمات التقنية).

• دراسة الديبان (2019) والتي هدفت إلى التعرف على الأبعاد النظرية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم محفزاته، وعرض التحديات والمعوقات وذلك عبر القراءة الإحصائية المقارنة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها ان هناك عدد من المعوقات للاستثمار الأجنبي في السعودية منها البيروقراطية، وضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية، ضعف وعدم كفاية المعلومات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد السعودية، وضعف حماية الملكية الفكرية، وضعف الشفافية في بعض الإجراءات والأنظمة، وضعف البات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرارات الاقتصادية، وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

• دراسة الفقية (2021) التي هدفت للتعرف على أهمية الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحديد مدى الاختلاف بين المستثمر المحلي والأجنبي تجاه المعوقات التي تواجههم في الاستثمارات، والكشف عن معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية، وتحديد أهم العوامل التي تساهم في إيجاد الحلول المثلى لهذه المعوقات والصعوبات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية تبلغ (237) مستثمر محلي وأجنبي بمدينة الرياض. كما تم اجراء المقابلة مع (7) مستثمرين، وأظهرت نتائج الدراسة ان أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار المحلي والاجنبي في المملكة العربية السعودية هي: ضعف التشريعات المتعلقة بالمنافسة، وعدم توفير البنية الأساسية للمشروعات الاستثمارية، وتأخر التقدم في مجال الحكومة الإلكترونية، وندرة الأراضي المطورة في المدن والمناطق الرئيسية بالمملكة، وتدني الشفافية في تطبيق الأنظمة وعدم المرونة اللازمة عند تطبيقها، وعدم تفعيل آلية المنازعات عن طريق التحكيم، فضلا عن تعارض بعض الأنظمة الحالية مع نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية، وعدم وجود حوافز للاستثمار في المناطق النائية، وضعف المرافق المتكاملة لتشغيل طاقات كبيرة، وارتفاع تكاليف الاستثمار الثابتة والمتغيرة، بالإضافة إلى تأخر صرف المستحقات لدى الجهات الحكومية، وبطء إجراءات التخليص الجمركي، وعدم توفر المناطق الحرة، وتأخر مدفوعات المشروعات الحكومية، وطول إجراءات الإعفاء الجمركي، وارتفاع معدلات التضخم.

العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بتحليل الدراسات السابقة نجد ان الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي المسحي، واتفق معها في ذلك عدد من الدراسات (خليل وآخرون، 2018)، و(العززي، 2016)، ودراسة سينغ وأواستي (Singh and Awasthi, 2016)، كما نجد أن بعضها درست بيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بشكل عام، ولم تنظر إلى بيئة التعليم العالي بشكل خاص، وذلك مثل دراسة (الديبان، 2019)، ودراسة (الفقية، 2021) حيث ركزت الدراسة الحالية بشكل خاص على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي. وهي تتفق في الهدف مع دراسات (العززي، 2016)، ودراسة ثام (Tham, 2010)، ودراسة سينغ وأواستي (Singh and Awasthi, 2016)



وتختلف عنها في البعد المكاني، فلكل دولة بيئة تعليمية واستثمارية تختلف أهدافها وظروفها عن بيئات الدول الأخرى، وإن أسباب نجاح أو فشل تجربة الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي تختلف من دولة لأخرى. كما تميزت الدراسة الحالية بمحاولة الوصول إلى عينة متنوعة، بين قيادات في وزارة التعليم، وقيادات في وزارة الاستثمار ممن لهم علاقة مباشرة بموضوع الاستثمار الأجنبي ومن لديهم صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بموضوع الدراسة، وبين قيادات أكاديمية وإدارية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي بمدخله المسحي، والذي يعرف بأنه: "أسلوب في البحث، يتم من خلال جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما أو حادثة ما أو شيء ما أو واقعا، وذلك بقصد التعرف على الظاهرة التي ندرسها وتحديد الوضع الحالي لها، والتعرف إلى جوانب القوة والضعف فيها من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع، أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه" (عبيدات وآخرون، 2015، ص.190).

مجتمع الدراسة

سعت الدراسة الحالية إلى إشراك جميع الأطراف المعنية بموضوع الدراسة، وتمثيلهم تمثيلاً كافياً وصحيحاً؛ لذا فقد توجهت إلى القيادات الإدارية والأكاديمية المعنية بعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي؛ بوزارة التعليم ووزارة الاستثمار وفي ثلاث جامعات مستقلة، وفيما يلي توضيح لفئات مجتمع الدراسة وهم على النحو الآتي:

- الوكلاء والمساعدين والإداريين والمشرفين في وزارة التعليم من: (الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات، والإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ووكالة التعليم الجامعي، ووكالة التعليم الجامعي الأهلي، ووكالة التعاون الدولي)
- إدارة قطاع التعليم بوزارة الاستثمار.
- القيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس، ومنسوبي إدارة التعاون الدولي وإدارات الاستثمار في: (جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل). والجدول (1) يوضح توزيع مجتمع الدراسة كما يلي:

جدول (1): مجتمع الدراسة

وزارة التعليم					
المجموع	وكالة التعاون الدولي	وكالة التعليم الجامعي الأهلي	وكالة التعليم الجامعي	الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص	الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات
326	48	50	167	44	17
الجامعات					
المجموع	إدارة التعاون الدولي والتوأمة العلمية العالمية	منسوبي قسم الاستثمار وإدارة أملاك الجامعة	أعضاء هيئة التدريس	القيادات الأكاديمية	الجامعة
4260	12	7	4016	225	جامعة الملك سعود
3590	8	10	3187	385	جامعة الملك عبد العزيز
1545	3	11	1395	136	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
وزارة الاستثمار					
8	إدارة قطاع التعليم بوزارة الاستثمار				
9729	الإجمالي				



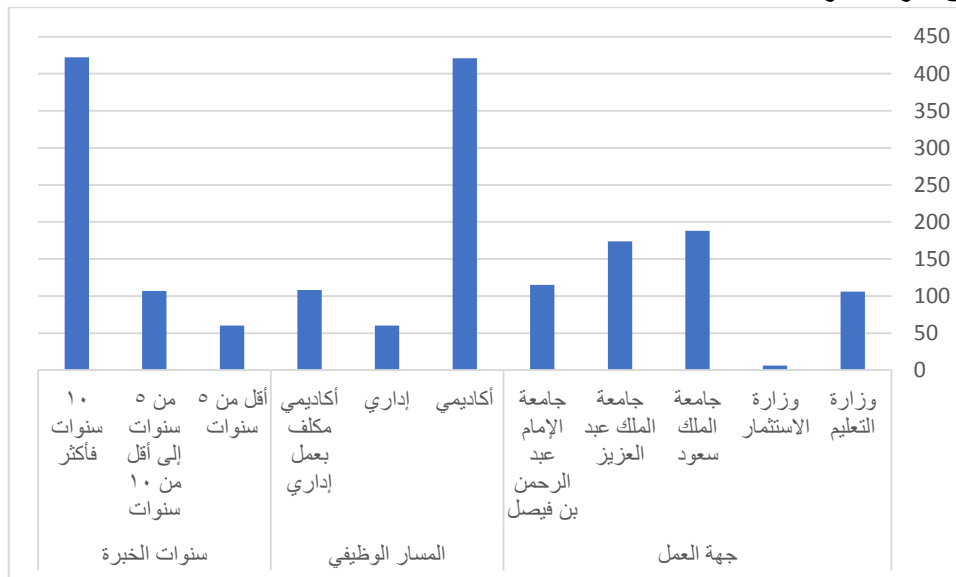
عينة الدراسة

بالنسبة للفئة الأولى من مجتمع الدراسة (فئة منسوبي وزارة التعليم)، و(فئة منسوبي وزارة الاستثمار)، تم اختيارهم وفق أسلوب الحصر الشامل لقلّة أفراد المجتمع حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد المجتمع، وبالنسبة للفئة الثالثة (فئة منسوبي جامعة الملك سعود، والملك عبدالعزيز، والامام عبدالرحمن بن فيصل) نظراً لكبير حجم المجتمع، وللتباين بين الجامعات المختارة، وحيث أن جميع أفراد المجتمع الأصلي للبحث معروفون، ومحددون، وبينهم تجانس فإنه تم استلال عينة عشوائية بسيطة تبلغ (477) فرداً، وذلك بالاعتماد على معادلة كريجس ومورجان (Krejci and Morgan, 1970)، والجدول (2) يبين تفاصيل العينة على النحو التالي:

جدول (2): عينة الدراسة

النسبة المئوية للعينة من المجموع الكلي	عينة الدراسة	العدد الاجمالي	الفئة
18%	106	326	وزارة التعليم
1,02%	6	8	وزارة الاستثمار
31,92%	188	4260	جامعة الملك سعود
29,54%	174	3590	جامعة الملك عبد العزيز
19,52%	115	1545	جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل
100%	589	9729	الاجمالي

خصائص أفراد الدراسة



شكل (1): خصائص عينة الدراسة

يظهر الشكل (1) خصائص عينة الدراسة، حيث تكونت من (589) فرداً، 18% من وزارة التعليم، وما يقارب 1% من وزارة الاستثمار، و81% من منسوبي الجامعات محل الدراسة. كما تكونت العينة من 71.5% من الأكاديميين، ونسبة 10.2% من الإداريين، و18.3% من أكاديميين مكلفين بعمل إداري، وكانت نسبة من تتمثل سنوات خبرتهم 10 سنوات فأكثر 71.6%، بينما من تتراوح خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 18.2%، ونسبة 10.2% ممن كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات.



أداة الدراسة

تم بناء الاستبانة بهدف جمع البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في الكشف عن التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي، وذلك بالاستفادة من الاستبانات والمقاييس التي وردت بالدراسات السابقة والآداب النظرية، وبعد تحكيمها تم اعتمادها في صورتها النهائية، حيث احتوت على (38) عبارة صُنفت في أربعة أبعاد: (تحديات إدارية، أكاديمية، مالية، ثقافية واجتماعية). وقد صيغت جميع عبارات المحاور في الاتجاه الإيجابي، بحيث تدلُّ الدرجة المرتفعة على وجود درجة عالية من السمة المقاسة، والدرجة المنخفضة تدلُّ على وجود درجة منخفضة، وفق تدرج ليكرت الخماسي، وتم تصنيف هذه البدائل إلى خمس مستويات متساوية المدى، كما هو موضح في الجدول (3) كما يلي:

جدول (3): التدرج المستخدم للدلالة على متوسطات استجابات العينة

م	المتوسط	درجة الموافقة
1	5 - 4.20	درجة عالية جدا
2	4.19 - 3.40	درجة عالية
3	3.39 - 2.60	درجة متوسطة
4	2.59 - 1.80	درجة منخفضة
5	1.79 - 1	درجة منخفضة جدا

صدق وثبات الاستبانة

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها في صورتها الأولية على (32) محكماً من أهل الخبرة والتخصص من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، ووزارة التعليم، وبالجامعات السعودية الأخرى، وذلك للاستفادة من ملاحظاتهم وخبراتهم، وتمت دراسة آراءهم ومقترحاتهم، وفي ضوءها تم اعتماد الاستبانة في صورتها النهائية.

جدول (4): قيم معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي

تحديات أكاديمية			تحديات إدارية		
معامل ارتباط الفقرة بالمحور	معامل ارتباط الفقرة بالبعد	م	معامل ارتباط الفقرة بالمحور	معامل ارتباط الفقرة بالبعد	م
.587**	.678**	1	.617**	.767**	1
.617**	.767**	2	.759**	.782**	2
.759**	.782**	3	.766**	.785**	3
.766**	.785**	4	.682**	.769**	4
.587**	.678**	5	.675**	.715**	5
.617**	.767**	6	.587**	.678**	6
.759**	.782**	7	.781**	.799**	7
.766**	.785**	8	.379**	.453**	8
.781**	.799**	9	.717**	.794**	9
.379**	.453**	10			
تحديات ثقافية واجتماعية			تحديات مالية		
معامل ارتباط الفقرة بالمحور	معامل ارتباط الفقرة بالبعد	م	معامل ارتباط الفقرة بالمحور	معامل ارتباط الفقرة بالبعد	م
.791**	.835**	1	.797**	.787**	1
.751**	.801**	2	.682**	.769**	2
.831**	.861**	3	.675**	.715**	3
.766**	.769**	4	.717**	.794**	4
.763**	.792**	5	.752**	.770**	5
.766**	.769**	6	.745**	.780**	6



.763**	.792**	7	.548**	.722**	7
.485**	.664**	8	.534**	.706**	8
			.732**	.813**	9
			.737**	.802**	10
			.622**	.620**	11

يبين الجدول (4) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكذلك ارتباطها بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة في الاستبانة، ويتضح أن جميع معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة في المحور صادقة لما وضعت لقياسه. ويمكن الوثوق بها لجمع بيانات الدراسة.

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة الاستبانة وذلك باستخراج معامل الثبات، طبقاً لمعادلة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم (5): معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

معامل الثبات للمحور	معامل الثبات للأبعاد	البعد
0.886	0.723	تحديات إدارية
	0.787	تحديات أكاديمية
	0.821	تحديات مالية
	0.812	تحديات ثقافية واجتماعية

يتضح من الجدول (5) أن قيم معامل ألفا كرونباخ لحساب الثبات حيث بلغ الثبات الكلي (0,886)، مما يدل على تمتع أداة الدراسة بثبات عالٍ يؤكد صلاحيتها لجمع بيانات الدراسة.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

السؤال الرئيس: ما التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة، ويبين جدول (6) ترتيب الأبعاد تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب في الاستبانة	درجة التحدي
1	تحديات مالية	3.66	0,68	3	عالية
2	تحديات إدارية	3.58	0,82	1	عالية
3	تحديات ثقافية واجتماعية	3.50	0,97	4	عالية
4	تحديات أكاديمية	3.37	0,72	2	متوسطة
	التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي	3.53	0,62		عالية

يتضح من جدول (6) أن التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة، جاءت بدرجة عالية وبمتوسط حسابي (3,53)، وانحراف معياري (0.62). وفيما يتعلق بترتيب أبعاد التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة فقد



جاء بعد "تحديات مالية" بالمرتبة الأولى حيث بلغ متوسطة 3.66، ثم تبعه بعد "تحديات إدارية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.58)، ثم تبعه بعد "تحديات ثقافية واجتماعية" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، ثم تبعه بالمرتبة الرابعة بعد "تحديات أكاديمية" بمتوسط حسابي (3.37).

وربما تعزى هذه النتيجة إلى ان التحديات المالية تشمل تكاليف الاستثمار الكبيرة التي تتطلبها قطاع التعليم العالي، لذلك كانت الأولى في القائمة. وتأتي التحديات الإدارية في المرتبة الثانية لأنه يعين على المستثمرين الأجانب الامتثال للقوانين واللوائح المحلية في التعليم العالي السعودي، والتي قد تشمل تصاريح الاستثمار والتراخيص، والشروط القانونية المتعلقة بالتعاقد مع الجهات المعنية، وتنظيم العلاقات العامة والتعاون مع الجهات المحلية، وغيرها. وفيما يتعلق بالمرتبة الثالثة فإنه قد ينطوي الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي على تحديات تتعلق بالتكيف مع الثقافة والقيم السعودية، وفهم احتياجات الطلاب المحليين والمجتمع المحيط، بينما التحديات الأكاديمية كانت في الترتيب الأخير بسبب شمول هذه التحديات على تطوير برامج دراسية ملائمة وذات جودة عالية، وتوفير الإمكانيات البحثية المتطورة، وتعزيز التعليم العملي والتوجيه الأكاديمي للطلاب، وهذا يعتبر كمرحلة أخيرة من مراحل الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي السعودي وهي أكثر مرحلة مهمة أيضاً.

وقد اختلفت نتائج الدراسة الحالية فيما يتعلق بترتيب ابعاد التحديات مع دراسة القنية (2021)، التي احتلت المعوقات الإدارية فيها المرتبة الأولى، تليها المعوقات القانونية والتكنولوجية، وبالمرتبة الثالثة بين تلك المعوقات تأتي المعوقات التنظيمية يليها المعوقات الاقتصادية، وفي الأخير تأتي المعوقات الاستثمارية كأقل معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في السعودية.

السؤال الأول: ما التحديات الإدارية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد الدراسة، وبيّن جدول (7) ترتيب الابعاد تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات الإدارية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	درجة التحدي
1	محدودية البيانات الإحصائية التي تسهم في صنع قرارات الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.	3.70	1.04	6	عالية
2	بيروقراطية الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.	3.68	1.06	3	عالية
3	غياب الآلية الواضحة لافتتاح فروع الجامعات الأجنبية في السعودية.	3.67	1.08	8	عالية
4	تداخل الصلاحيات بين الجهات المنظمة للاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.	3.63	1.00	5	عالية
5	غياب الاستراتيجية الواضحة للاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.	3.58	1.00	2	عالية
6	صعوبة تحقيق بعض شروط الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.	3.57	0.99	4	عالية
7	نقص فرص اعتماد الدرجات العلمية في نظام التعليم العالي السعودي لبعض أنماط التعليم الأجنبية، كالتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية.	3.57	1.09	9	عالية
8	قصور القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.	3.47	0.96	1	عالية
9	قصور قدرة مؤسسات التعليم العالي السعودية على	3.31	1.16	7	متوسطة



م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	درجة التحدي
	منافسة المؤسسات الأجنبية.				
	التحديات الإدارية	3.58	0.82		عالية

يتضح من جدول (7) أن بعد التحديات الإدارية جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.58)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي التي تعبر عن درجة عالية، وانحراف معياري بلغ (0.82)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة في تقديرهم للتحديات المحتملة. وتراوحت المتوسطات الحسابية من (3.31- 3.70). وجاءت العبارة (6): "محدودية البيانات الإحصائية التي تسهم في صنع قرارات الاستثمار الاجنبي في التعليم العالي"، بالمرتبة الاولى، وبدرجة موافقة عالية، وبمتوسط حسابي (3.70)، وانحراف معياري (1.04)، وربما تعزى هذه النتيجة إلى كون ذلك ناتجاً عن ضعف النظم والآليات المستخدمة لجمع البيانات بين الجهات ذات العلاقة، أو عدم وجود إجراءات قياسية موحدة لتوثيق وتقديم البيانات، وربما يكون السبب هو وجود قيود على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في التعليم العالي السعودي، وذلك بسبب قيود الشفافية أو قوانين الخصوصية، وربما قد يكون هناك تحديات تقنية وتنظيمية تعيق قدرة الجهات المعنية على تحصيل وتحليل البيانات بشكل فعال. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الديبان (2019) التي توصلت إلى ان هناك عدد من معوقات الاستثمار الأجنبي في السعودية منها البيروقراطية، وضعف وعدم كفاية في المعلومات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد السعودية، وضعف الشفافية في بعض الإجراءات والأنظمة.

كما جاءت العبارة (7): "قصور قدرة مؤسسات التعليم العالي السعودية على منافسة المؤسسات الأجنبية"، بالمرتبة التاسعة والاخيرة وبدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.31)، وانحراف معياري (1.16)، وتعزى هذه النتيجة إلى انه قد يكون للمؤسسات الأجنبية مصادر تمويل أوسع وأكثر تنوعاً مقارنة بالمؤسسات السعودية، وربما قد يكون هناك تحدي في جذب واحتفاظ الجامعات السعودية بالكوادر الأكاديمية المميزة، وربما قد يكون للمؤسسات الأجنبية ميزة في التعامل مع طلبة من مختلف الجنسيات والثقافات، وتقديم برامج تعليمية متعددة اللغات. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون للغة الإنجليزية دور مهم في جذب الطلبة والباحثين الدوليين.

كما أتيج لأفراد مجتمع الدراسة إضافة عبارات أخرى تتعلق بالتحديات الادارية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي، وكان من اهم ما اضافته افراد مجتمع الدراسة في هذا البعد:

- البيروقراطية وانظمة العمل والرسوم المفروضة على المستثمرين ستكون أكبر عقبة في تطوير هذا المشروع
- ربما تعيق القيود الحكومية من ناحية السعود الاستثمار الاجنبي في التعليم في السعودية
- غياب الشراكة بين المشاريع النوعية في المملكة العربية السعودية، يصعب من عملية توفير بيئة لوجستية مناسبة لاي استثمار أجنبي في التعليم العالي
- لا يزال الاستثمار الاجنبي في التعليم العالي السعودي بحاجة لمزيد من التشريعات والحوكمة التي تشجع على توفير بيئة جاذبة.

السؤال الثاني: ما التحديات الأكاديمية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد الدراسة، ويبين جدول (8) ترتيب الابعاد تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات الأكاديمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	درجة التحدي
1	يؤثر ضعف الحرية الأكاديمية على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى التعليم العالي.	3,57	1,02	8	عالية



م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	درجة التحدي
2	يؤثر ضعف التجارب السابقة لبرامج الشراكات الدولية بين الجامعات السعودية والأجنبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى التعليم العالي السعودي.	3,52	0,93	7	عالية
3	تأثير ضعف مخرجات التعليم العام على مستوى جودة الاستثمارات الأجنبية في التعليم العالي.	3,49	1,04	1	عالية
4	لجوء المستثمرين الأجانب لتوظيف أعضاء هيئة تدريس لا تتناسب مستوياتهم العلمية مع طبيعة البرامج المقدمة.	3,46	1,07	6	عالية
5	ندرة توفر مدن أكاديمية تستقطب الاستثمارات الأجنبية في التعليم العالي.	3,44	1,09	5	عالية
6	التخوف من ضعف استقرار أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الأجنبية في السعودية.	3,44	1,10	4	عالية
7	صعوبة تكيف بعض برامج الجامعات العالمية مع السياق المحلي للتعليم العالي السعودي.	3,34	1,02	3	متوسطة
8	تقديم المستثمرين الأجانب برامج أكاديمية ضعيفة المستوى في التعليم العالي لا ترقى للمستوى المقدم في البلد الأم.	3,23	1,00	2	متوسطة
9	ضعف برامج معادلة الشهادات الأكاديمية بين الجامعات السعودية والأجنبية.	3,19	1,04	10	متوسطة
10	محدودية تقدم الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية نتيجة دخول الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي السعودي.	3,02	1,08	9	متوسطة
	التحديات الأكاديمية	3,37	0,72		متوسطة

يتضح من الجدول (8) أن بعد التحديات الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.37)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي التي تعبر عن درجة متوسطة، وانحراف معياري بلغ (0.72)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة. وتراوحت المتوسطات الحسابية للعبارة الدالة على التحديات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي في بعد "تحديات أكاديمية" من (3.02-3.57). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة خليل وآخرون (2018) التي أشارت إلى ضعف نجاح تجربة الشراكة الدولية بين كلية الإدارة والأعمال في جامعة الأميرة نورة بالسعودية وجامعة مدينة دبلن بإيرلندا.

وجاءت العبارة (8): "يؤثر ضعف الحرية الأكاديمية على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى التعليم العالي"، بالمرتبة الأولى، وبدرجة موافقة عالية، وبمتوسط حسابي 3.57، وانحراف معياري (1.02)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ضعف الحرية في اختيار المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية في الجامعات السعودية، مما يقلل من جاذبية التعليم العالي السعودي للاستثمارات الأجنبية في هذا المجال. كما جاءت العبارة (9): "محدودية تقدم الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية نتيجة دخول الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي السعودي" بالمرتبة العاشرة والاختيرة، وبدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.02)، وانحراف معياري (1.08)، وتعزى هذه النتيجة إلى وجود قصور في الاستراتيجيات والخطط التي تتبناها الجامعات السعودية للصعود في التصنيفات العالمية. قد يتطلب ذلك تحسين استراتيجيات تطوير الجودة والتميز وزيادة التعاون الدولي والبحث العلمي والاستفادة من خبرات الجامعات الأجنبية في ذلك.

كما أتيح لأفراد مجتمع الدراسة إضافة عبارات أخرى تتعلق بالتحديات الأكاديمية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي، وكان من أهم ما أضافه أفراد مجتمع الدراسة في هذا البعد:

- عدم الاعتراف بالشهادات العليا للانتساب أو التعليم عن بُعد.



- ضعف تواعم التخصصات العلمية العالمية والمحلية مع سوق العمل.
- هناك تساهل في بعض الجامعات العالمية فيما يتعلق بالتعليم عن بعد ومنح شهادات قد لا تتوافق مع سياسة وزارة التعليم هنا.
- وجود شرط اعتماد جامعة حكومية للدرجات العلمية يؤخر نشاط التعليم العالي الدولي والتخصصات الى درجة كبيرة ويربطها بيروقراطيات السلم الأكاديمي.
- ضعف الرقابة على اخلاقيات البحث العلمي يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية في التعليم العالي السعودي، لان هناك عدد من الممارسات السلبية الملاحظة في الميدان والتي تؤثر على مصداقية البحوث العلمية واستحقاقها.
- دخول الاستثمار الأجنبي المنضبط للتعليم العالي قد يكون حافزا للجامعات للتقدم في التصنيفات العالمية.
- وجود برامج شبيهة في الجامعات السعودية للبرامج التي يمكن للمستثمر الاجنبي الاستثمار فيها.
- زيادة تكلفة الدراسات العليا سواء للمواطن او غير المواطن وفي جهة حكومية او غير حكومية يعد معوق رئيس للدراسات العليا وللبحث العلمي بشكل عام.

السؤال الثالث: ما التحديات المالية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد الدراسة، ويبين جدول (9) ترتيب الابعاد تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات المالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	درجة التحدي
1	يرفع الاستثمار الأجنبي كلفة التعليم العالي على الطلبة.	3.91	0.92	10	عالية
2	توجه بعض المستثمرين الأجانب في التعليم العالي إلى الربحية على حساب الجودة في التعليم العالي.	3,89	0.94	1	عالية
3	ظهور الطبقة بين طلبة التعليم العالي نتيجة لارتباط نظام تمويل التعليم العالي الأجنبي بقدرة الطالب على شراء الخدمة التعليمية.	3.89	0.98	11	عالية
4	صعوبة ضمان استدامة مصادر تمويل الاستثمارات الأجنبية في التعليم العالي.	3,75	0.90	2	عالية
5	قصور آليات تحديد السعر المناسب لخدمات التعليم العالي الأجنبي في السعودية.	3,73	0.99	5	عالية
6	التخوف من تأثير مجانية التعليم العالي الحكومي نتيجة دخول الاستثمارات الأجنبية للتعليم العالي.	3.66	1.07	4	عالية
7	تعارض زيادة عدد الأساتذة والباحثين الأجانب مع توظيف وظائف التعليم العالي.	3,62	1,06	6	عالية
8	تباطؤ برامج الخصخصة يؤخر عمليات الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي.	3,53	0,97	9	عالية
9	محدودية برامج التمويل الداعمة للمستثمرين الأجانب في التعليم العالي.	3.52	0,94	8	عالية
10	تراجع دعم الدولة لبرامج الابتعاث لوجود مؤسسات تعليم عالي أجنبية.	3.42	1.09	3	عالية
11	قلة العوائد الربحية للاستثمارات الأجنبية في التعليم العالي مقارنة بالمجالات الأخرى.	3,36	0,99	7	متوسطة
	التحديات المالية	3,66	0,68		عالية

يتضح من الجدول (9) أن التحديات المالية جاءت بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.66)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي التي تعبر عن درجة عالية، وانحراف معياري بلغ



(0.68) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة، وتراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات من (3.36 – 3.91).

وجاءت العبارة (10): "يرفع الاستثمار الأجنبي كلفة التعليم العالي على الطلبة"، بالمرتبة الأولى، وبدرجة موافقة عالية، وبمتوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (0.92)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى انه قد يتم تحويل تكاليف التشغيل والتطوير إلى الطلبة الذين يستفيدون من الخدمات التعليمية المقدمة بواسطة المستثمر الأجنبي، وربما يؤثر رفع الأسعار على مؤسسات التعليم العالي المحلية الخاصة والتي بدورها قد تدخل في منافسة سعرية تؤثر على كلفة التعليم العالي على الطلبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الحماد (2022) التي أشارت إلى ان من أبرز سلبيات الاستثمار المشترك بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي الأهلي (ارتفاع الرسوم الدراسية التي تتقّل كاهل الأهالي)، ودراسة العنزي (2016) التي أشارت انه من سلبيات الانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية على مؤسسات التعليم العالي هو ارتفاع التكلفة المالية للدراسة بالجامعات. كما تتفق مع دراسة بوحيمد (2020) التي أشارت إلى ان هناك تحديات من المتوقع ان تواجه إنشاء فروع الجامعات العالمية في المملكة العربية السعودية منها، ارتفاع الرسوم الدراسية للفروع. كما جاءت العبارة (7): "قلة العوائد الربحية للاستثمارات الأجنبية في التعليم العالي مقارنة بالمجالات الأخرى" بالمرتبة الحادية عشر والاخيرة، وبدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي 3.36، وانحراف معياري (0.99)، وربما تعزى هذه النتيجة إلى ان قطاع التعليم العالي، يعاني من طبيعة خاصة تنسم بقلّة العوائد الربحية نظراً لتكاليف التشغيل العالية والمتطلبات الأكاديمية والبحثية.

كما أتيح لأفراد مجتمع الدراسة إضافة عبارات أخرى تتعلق بالتحديات المالية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي، وكان من اهم ما اضافته افراد مجتمع الدراسة في هذا البعد:

- معظم فئات المجتمع لن تتمكن من التسجيل بالتعليم الاجنبي نظرا لضعف متوسط الرواتب والتكلفة العالية جدا للتعليم الاجنبي والمدارس العالمية خير مثال على ذلك.
- رسوم الدراسات العليا التنفيذية في بعض الجامعات السعودية تعد رسوم عالية جداً للكثير فكيف سيكون الحال في حال تم فتح جامعات اجنبية لدينا.
- المستثمرين الاجانب يحتاجون الى دعم لوجستي في داخل المملكة العربية السعودية أكثر من حاجتهم للدعم المادي.
- عدم وجود برامج تمويل مناسبة للطلبة السعوديين في التعليم العالي من قبل البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية.
- ندرة صناديق المنح الدراسية او نظم السندات التعليمية الحكومية للطلبة المحتمل التحاقهم بالجامعات الدولية.

السؤال الرابع: ما التحديات الثقافية والاجتماعية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد الدراسة، وبيّن جدول (10) ترتيب الأبعاد تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات الثقافية والاجتماعية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	درجة التحدي
1	تفضيل خريجي التعليم العالي الأجنبي عن غيرهم في سوق العمل السعودي.	3.87	1,08	5	عالية
2	التخوف من إهمال اللغة العربية من خلال الاعتماد على التدريس بلغات أخرى في مؤسسات التعليم العالي الأجنبية.	3.80	1,21	2	عالية
3	دخول أفكار أجنبية تتناقض مع القيم الدينية الإسلامية.	3.59	1,28	4	عالية



م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رقم العبارة	درجة التحدي
4	دخول أفكار أجنبية تتناقض مع القيم الاجتماعية المحلية.	3,58	1,24	3	عالية
5	التخوف من تأثير الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي على الهوية الوطنية.	3,43	1,25	1	عالية
6	تعارض محتوى البرامج الأكاديمية الأجنبية مع ثقافة المجتمع المحلية.	3,34	1,19	7	متوسطة
7	تخوف بعض فئات المجتمع من التحاق أبنائهم بمؤسسات التعليم العالي الأجنبية لاعتبارات ثقافية واجتماعية.	3,31	1,19	6	متوسطة
8	صعوبة تكيف أعضاء هيئة التدريس الأجانب مع الثقافة المحلية للتعليم العالي السعودي.	3,09	1,15	8	متوسطة
	التحديات الثقافية والاجتماعية	3,50	0,97		عالية

يتضح من الجدول (10) أن التحديات الثقافية والاجتماعية جاءت بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.50)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي التي تعبر عن درجة عالية، وانحراف معياري بلغ (0.97)، وتختلف النتيجة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة سينغ (Singh, 2014) والتي ذكرت انها لم تلاحظ أي تأثير يتعلق بمحدد الثقافة الأكاديمية والتعليمية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي حول العالم.

وجاءت العبارة (5): "تفضيل خريجي التعليم العالي الأجنبي عن غيرهم في سوق العمل السعودي"، بالمرتبة الأولى، وبدرجة موافقة عالية، وبمتوسط حسابي (3,87)، وانحراف معياري (1,08)، وربما تعزى هذه النتيجة إلى الاعتقاد بان خريجي التعليم العالي الأجنبي يتمتعون بمهارات وكفاءات مطلوبة في سوق العمل السعودي، مثل اللغة الإنجليزية ومهارات الاتصال الدولية والثقافة المتعددة، والانضباطية العالية، وربما يعود السبب أيضاً إلى الاعتراف عموماً بجودة التعليم العالي الأجنبي وباعتباره يوفر مستويات عالية من التعليم والتدريب. كما جاءت العبارة (8): "صعوبة تكيف أعضاء هيئة التدريس الأجانب مع الثقافة المحلية للتعليم العالي السعودي"، بالمرتبة الثامنة، وبدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3,09)، وانحراف معياري (1,15)، وتعزى هذه النتيجة إلى وجود اختلافات في الأساليب التعليمية والمناهج والمتطلبات الأكاديمية التي يجب على أعضاء هيئة التدريس الاجانب الالتزام بها، وهذا قد يؤثر على قدرتهم على تقديم التدريس بطرق تتفق مع الثقافة المحلية، إضافة إلى عامل اللغة. وهي نتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة بو ومكاو وكيرو (Bu, McCaw and Kero, 2020) من عدم كفاية الدعم الإداري لأعضاء هيئة التدريس الغربيين في الصين، وانهم واجهوا عددا من القضايا الشخصية والمهنية، وقضايا صعوبة التكيف، وتقييد الوصول الإلكتروني إلى المعلومات، وعدم كفاية الاتصالات بين الثقافات.

هذا وقد أتيح لأفراد مجتمع الدراسة إضافة عبارات أخرى تتعلق بالتحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي، وكان من اهم ما اضافته افراد مجتمع الدراسة في هذا البعد:

- الافتقاد لحمات التوعية للتثقيف بتقبل الاستثمار الاجنبي واهميته للوصول بالتعليم العالي للعالمية.
- توجد مشكلات تتعلق بإتقان اللغات الأجنبية لتعزيز الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي السعودي.
- الاستثمار الأجنبي في التعليم ككل مهم جداً، ولكن التعليم باللغة الأم هو أمر بالغ الأهمية لتجنب الفجوات المعرفية وزيادة سرعة التعلم والفهم، بمعنى ان التعليم باللغة الام هو اساس الابداع والابتكار، وان التعليم باللغات الاخرى يسرق الالهام.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة الحالية بالاستفادة من نتائج هذه الدراسة، ووضع حلول لمواجهة هذه التحديات، وعدم الانتظار إلى وقت حدوثها، لان الخلل في القرارات التعليمية لا يتم اكتشافه الا بعد مرور فترة زمنية طويلة جداً، ومعالجة



الخلل بعد وقوعه قد يتسبب في فشل، أو التقليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التعليم العالي السعودي، وتقدم الدراسة الحالية عدداً من التوصيات التي يمكن الأخذ بها، وهي كالآتي:

- تبني أفضل الممارسات والاتجاهات الإدارية لإدارة الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي السعودي.
- تطوير السياسات والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في التعليم العالي لتعزيز الاستقرار المالي والإداري وتخفيف العبء القانونية التي تواجه المستثمرين الأجانب.
- تقديم الدعم المالي والحوافز للمستثمرين الأجانب في التعليم العالي، مثل تخفيض الرسوم الدراسية أو توفير التمويل والقروض بشروط ميسرة.
- تطوير الموارد البشرية السعودية، من خلال تقديم التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المجال التعليمي، لتعزيز قدراتهم الإدارية والأكاديمية ليكونوا أكثر تفاعلاً مع الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي السعودي.
- تعزيز التواصل والتفاعل الثقافي بين المستثمرين الأجانب والمجتمع الأكاديمي والمجتمع المحلي لتعزيز التفاهم والتعاون.
- تطوير برامج التأهيل والتدريب للطلبة والأكاديميين السعوديين لتعزيز قدراتهم وتوفير فرص العمل والتوظيف في مؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع إقامة شراكات محلية ودولية بين المؤسسات التعليمية السعودية والمستثمرين الأجانب لتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون.
- توعية المجتمع حول الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي في التعليم العالي والترويج للفرص المتاحة والمشاريع الناجحة لجذب المزيد من المستثمرين.

المراجع

1. أبو عمه، عبدالرحمن. (2012). واقع الجامعات الأجنبية وفروعها في منظومات التعليم العالي. مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي. المملكة العربية السعودية.
2. الأمانة العامة لمجلس الوزراء. (1421). نظام الاستثمار الأجنبي. الرياض.
3. بطرس، ماجد. (2006). الجانس وتحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم العالي في مصر. مجلة البحوث الإدارية، 24(4)، 202-243.
4. بوحيمة، ندى. (2020). إنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية والإقليمية: رؤية استشرافية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة الملك سعود.
5. بودالي، خديجة (2021). آليات تحفيز الاستثمارات الأجنبية: دراسة نماذج دولية. مجلة القانون والأعمال، 68، 56 – 85.
6. الحماد، امل. (2022). الاستثمار المشترك بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي الأهلي. نموذج مقترح. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود
7. الخازم، محمد. (2018). جامعة 2030 رؤية في تحول الجامعات السعودية. الدار العربية للعلوم ناشرون
8. خليل، محاسن. وبابكر، إيمان. والشيباني، صفية. (2018). معوقات الشراكات الدولية في التعليم العالي: دراسة حالة مشروع الشراكة التعليمي بين كلية الإدارة والأعمال في جامعة الأميرة نورة بالسعودية وجامعة مدينة دبلن بإيرلندا. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 38(3)، 43-69.
9. الديبان، محمد. (2019). الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 المحفزات والتحديات. غرفة الرياض
- https://drive.google.com/file/d/196UfMK71qM9RW1NS6IUyaBMFqC5CAB1U/view?usp=drive_link
10. رحمة، الصديق. (2020). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية 1985-2017. جمعية الثقافة من أجل التنمية. 20(150). 65-96
11. سمينه، دلال. (2019). الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها. دار الأيام للنشر والتوزيع.



12. شاهين، نجلاء؛ وحنان، أحمد؛ وعلي، نادية. (2020). تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تمويل التعليم. مجلة كلية التربية، 31(122)، 358-380.
13. الطويل، أحمد. (2019). انعكاسات تحرير تجارة الخدمات على التعليم العالي في الدول النامية. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 28، 385 – 408.
14. عبد الصادق، محمد. (٢٠١٧). الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
15. عبدالرحيم، حنان. (2017). التعليم العالي الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي وإمكانية الإفادة منه في مصر: دراسة مقارنة. مجلة التربية المقارنة والدولية. 3(8)، 317-413.
16. عبدالعظيم، محمد. (2017). مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي وتأثيراتها التنافسية في مصر: دراسة مستقبلية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، (88)، 267-348.
17. عبدالعظيم، محمد. (2017). مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي وتأثيراتها التنافسية في مصر: دراسة مستقبلية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، (88)، 267-348.
18. عبيدات، ذوقان؛ وعبد الحق، كايد؛ وعدس، عبدالرحمن. (2015). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر ناشرون وموزعون.
19. العقيل، عبدالرحمن. (2016). ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
20. علي، عبد المحسن. (2017). الاستثمار في التعليم العالي وتحسين مخرجاته بما يحقق أهداف رؤية 2030 . أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، جامعة القصيم، 677-735.
21. العنزي، سعود. (2016). تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للأثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في مؤسسات التعليم العالي. المجلة التربوية، 30(120)، 282-247.
22. العيد، ولاء. (2021) أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" في الفترة (1978-2015). دارة الملك عبد العزيز، 47(1)، 97-130.
23. العيسى، أحمد. (2011). التعليم العالي في السعودية رحلة البحث عن هوية. دار الساقى.
24. الغرابوي، شهدان. (2020). الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية. دار الفكر الجامعي
25. القتيه، ريم. (2021). معوقات الاستثمار المحلي والاجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(24)، 77-103.
- <https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/4531/4283>
26. كاكى، عبدالكريم. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
27. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. <https://www.vision2030.gov.sa>
28. مركز الدراسات الاستراتيجية. (2010). منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على التعليم العالي. جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
29. منصة استثمار في السعودية. (2024). قطاع التعليم. <https://investsaudi.sa/ar/sectors-opportunities/education>
30. المنقاش، سارة، وابن عنيق، عزيزة. (2017). نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مجلة التربية، 174(1)، 372-417.
31. وزارة الاستثمار. (2022). مشروع نظام الاستثمار. https://drive.google.com/file/d/1R1cuNnX6a1KG_SocflsxXVP_bEx8MFoL/view?usp=drive_link



32. وزارة التعليم. (2023). تعزيز فرص الاستثمار في التعليم الجامعي الخاص. <https://moe.gov.sa/en/mediacenter/MOENews/Pages/edu-institutions.aspx>
33. Al-Qahtani, S., & Albakjaji, M. (2023). The Role of The Legal Frameworks in Attracting Foreign Investments: The Case of Saudi Arabia. *AJEE Journal*, (Special Issue, the Second GPDRL College of Law International Conference on Legal, Socio-economic Issues and Sustainability), 1-17.
34. Anh, D., & Tien, N. (2019). Attracting foreign direct investment in higher education industry in Vietnam. *International Journal of Advanced Education and Research*, 4(3), 24-27.
35. Bu, X., McCaw, B., & Kero, P. (2020). Western faculty members' cross-border lived experiences. *Higher Learning Research Communication*, 10(1), 20–36. <https://scholarworks.waldenu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1174&context=hlrc>
36. Knight, J. (2002). Trade in Higher Education Services: The Implications 63 of GATS, The Observatory on Borderless Higher Education, Ontario Institute for the Study of Education, University of Toronto (Canada).
37. Krejcie, R. & Morgan, D. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and psychological measurement*, 30(3), 607-610.
38. Narang, V., & Jain, A. (2014). FDI in Education Sector: Issues, Prospects and Future Implications. *International Journal of Innovative Research & Development*, 3(1), 101-108.
39. Ravindranath, P. (2018). The Relationship Between Foreign Direct Investment and Tertiary Education in Developing Countries [Master of Public Policy in Public Policy, Georgetown University]. ProQuest.
40. Singh, G. (2014). Understanding Determinants for Service FDI: The Case of Education Service Providers [Doctoral thesis of Philosophy in International Business, The University of Western Sydney Australia]. <https://researchdirect.westernsydney.edu.au/islandora/object/uws%3A32322>
41. Singh, K., & Awasthi, A. (2016). Impact Of Foreign Direct Investment on Higher Education. *International Journal of Research Granthaalayah*, 4(5), 80-91. <https://doi.org/10.29121/granthaalayah.v4.i5.2016.2680>
42. Tham, S. (2010). Trade in Higher Education Services in Malaysia: Key Policy Challenges. *Higher Education Policy*, 23, 1, 99-122. <https://link.springer.com/article/10.1057/hep.2009.22>
43. UNCTAD. (1999). Foreign Direct investment and the challenge of development, New York, and Geneva.
44. Zimny, Z. (2011). Foreign Direct Investment in Education. *Cultural Anthropology eJournal*. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2433876>